

**Kastamonu Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi-Kastamonu University
Journal of Faculty of Theology**

ISSN 2602-2427, KUIFD, Haziran/June, 2018, 2(1)

إعراب الجمل عند المُبَرِّد (ت 285هـ) "الجمل ذوات المحل أنموذجاً"

Müberra'de Göre Cümlelerin İrabı: İrabda Mahalli Olan Cümleler Örneği

Signals al-Moubarrids at Analysis of The Sentences Works Sentences
That Have a Place As an Example

Abdulhalim ABDULLAH

Dr.Öğr.Üyesi, Dr. Mardin Artuklu Üniversitesi,İlahiyat Fakültesi
Arap Dili ve Beleşatı Bölümü

Assistant Professor, Mardin Artuklu University, Faculty of
Theology, Department of Arabic Language and Rhetoric
Mardin, Turkey

abdulhalimabdullah@artuklu.edu.tr

ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0002-5298-9741>

Makale Bilgisi | Article Information

Makale Türü / Article Type: Araştırma Makalesi / Research Article

Geliş Tarihi / Date Received: 23 Mayıs/ May 2018

Kabul Tarihi / Date Accepted: 8 Haziran / June 2018

Yayın Tarihi / Date Published: 30 Haz / June 2018

Yayın Sezonu / Pub Date Season: Haziran/ June

Cilt / Volume: 2

Sayı – Issue: 1

Sayfa / Pages: 121-143

Atıf / Citation: Abdullah, Abdulhalim. "إعراب الجمل عند المُبَرِّد (ت 285هـ) "الجمل ذوات المحل أنموذجاً". *Kastamonu Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*. 2/1 (Haziran 2018): 121-143.

web: <http://dergipark.gov.tr/kuifd>

mailto:ilafdergi@kastamonu.edu.tr

Copyright © Published by Kastamonu Üniversitesi Rektörlük Basımevi,
Kastamonu 37200 Turkey. Bütün hakları saklıdır. / All right reserved.

إعراب الجمل عند المُبرِّد (ت 285هـ)

"الجمل ذوات المحل أنموذجاً"

الملخص

لم ينضج إعراب الجمل عند النحاة، فيغدو واضح الأبواب والأقسام والمصطلحات، إلا في وقت متأخر، بين القرنين السابع والثامن الهجريين، ويذهب هذا البحث إلى أن إعراب الجمل يعود إلى زمن مُتَقَدِّمي النحاة، إذ ورد لدى المُبرِّد ت: 285هـ — حديث ناضج عنها، لذا فإن هذا البحث سيقوم بتأصيل إعراب الجمل ذوات المحل الإعرابي لدى المُبرِّد، نظرًا إلى أنه — كما يُذكر — أول النحاة تصريحًا بمصطلح الجملة وبمحليتها، وقد وقف البحث على المصطلحات التي استخدمها المُبرِّد في الدلالة على الجملة، ثم وقف على الجمل ذوات المحل الإعرابي، وكانت: الجملة الخبرية وجملة المفعول به والجملة المضاف إليها وجملة الحال وجملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية والجملة التابعة: الوصفية والمعطوفة والبدل.

مفاتيح البحث: المُبرِّد — إعراب الجمل — الجمل ذوات المحل — مصطلحات الجملة.

MÜBERRİD'E GÖRE CÜMLELERİN İRABI: İRABDA MAHALLİ OLAN CÜMLELER ÖRNEĞİ

Öz

Son dönemlere kadar irab konusunda dilbilimciler tarafından gerekli eğilim gösterilmemiştir. Hicri 7. 8. yüzyıllar arasında, Filologların dilbilimsel çalışmaları sadece bir takım konu başlıklarından veya istilâhların açıklanmasından öteye geçememiştir. Bu çalışma irab meselesini, cümleleri irab mahalline göre ilk defa inceleyen ilk dönem dil bilimci Müberrid (ö. 285) bağlamında ele almaktadır. Bu çalışma Müberrid'in ilk olarak cümlelerin delaleti konusunda kullandığı istilâhlar üzerinde durmakta, sonrasında ise irabda mahalli bulunan cümleleri ele almaktadır. Bu cümleler ise şunlardır: Mefulu bih cümlesi, muzafün ileyh cümlesi, hâl cümlesi, cezmeden şartın cevabı olarak gelen ve başına fâ veya iza'l-fücaiye bitişen cevap cümlesi ve vasfiye, ma'tufe ve bedel gibi cümlelerdir.

Anahtar Kelimeler: Müberrid, cümlelerin irabı, irabda mahalli olan cümleler, cümlelerin istilâhları.



SIGNALS AL-MOUBARRID,S at ANALYSIS of THE SENTENCES WORKS SENTENCES THAT HAVE a PLACE as an EXAMPLE

Abstract

Grammartists had general reasons for the definition of the sentence. Some are artificial reasons namely the foundation of element and position theory, accordingly the determination of the grammatical function in speech is related to the position indicated by the element and the main functional meaning or the sub branch which the sentence or the position occupied in the sentence's parts.

This issue traces sentences which have parts in speech as Al-Moubrrid belief, because sentences that have no parts in speech were not clear in respect of the grammatical classification, accordingly the element theory was not in need.

Al-Moubrrid had declared that about the locality of some sentences like informative, adverbial and adjectival sentences, and made the condition of a link because it is informative.

Moreover, he had declared the link between two sentences, and didn't separate in their types whether they had parts of speech or not. As for modified by time and place adverbs such as If and whereas, did not have other terms to be added. He also indicated to the repeated sentence where a verb replace other verb. And hinted about the part of speech in conditional sentence and the simple and compound sentences without any terms.

Keywords: Al Moubarrid - analysis of the Sentences - sentences that have a place - sentence terms

مقدمة

كان للتفكير في الجملة عند النحاة دواع مختلفة، منها: دواع صناعية تتمثل بأصول نظرية العامل والمحل أو الموضع، إذ "تحديد وظيفة نحوية داخل الكلام إنما هو موكول إلى المحل، الذي يرشدنا إلى مركب (العامل×المعمول) وإلى المعنى الوظيفي الرئيس أو الفرع الذي تحتله الكلمة أو المركب في خانات الجملة المجردة ثم هو موكول إلى الموضع الذي يبين عما إذا كانت الحركة الإعرابية مطابقة للفظ الذي يحتل ذلك الموضع، أم يوجد اختلاف بين حركة مجاري الكلام الظاهرة، ونظام مجاريها النظري"⁽¹⁾

والعوامل التي افترضها النحاة هي التي اقتضت إعراب الجمل وسوَّغته، فمن ذلك محل الخبر إذا شغل بالفعل والفاعل، ومحل الاسم المجرور إذا شغل

(1) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، ط1: دار محمد علي، تونس، 2003م، ص197



الفعل،⁽¹⁾ ومحل جواب الشرط إذا شغل بالفعل الماضي أو الطلبي أو المنفي أو بالجملة الاسمية، وما إلى ذلك من المحال التي تختص بقسم دون غيره من أقسام الكلم ليظهر فيها العمل النحوي، لتستقيم أصول نظرية العامل التي تقوم على أركان ثلاثة، هي: العامل والعمل والمعمول، وكل منها يقتضي الركنين الآخرين.

استخدم المُبرِّد مصطلح الجملة⁽²⁾ وجعلها في ضربين - كما يبدو للوهلة الأولى- (3) هما: جملة من فعل وفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر. إذ قال: "وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد" (4) فالمُبرِّد في تعليقه رفع الفاعل في النص السابق يستخدم مصطلح الجملة، ويحدد أنها تتكون من ركنين، هما: الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، ويقدم ملامح تعريف لها يشي بأبعاد ماهيتها لديه، فالجملة عنده تتكون من ركنين يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، وهذا ما سيجعلنا نقف عنده على جملة تقوم على الاستقلال والإفادة.

ويتفق النحاة على أن الجمل من حيث الإعراب نوعان: جمل لها محل من الإعراب هي تلك الجمل التي وقعت موقع المفرد، وأخذت موضعه، وجمل لا محل لها، لأنها لم تقع موقع المفرد وتحل محله، والمُبرِّد كغيره من النحاة السابقين واللاحقين الذين قالوا بإعراب الجمل، لدواعٍ عاملية صناعية تجعل النحو العربي نظرية لغوية متكاملة صالحة للتنظير والتطبيق، وفي كتاب سيبويه إشارات إلى الجمل وإعراب الجمل وإن لم يستخدم مصطلح الجملة في

(1) كوقوع الفعل معمولا للام التعليل، التي هي من حروف جر عند النحاة، ولأن حروف الجر من الحروف المختصة بالأسماء، واختصاصها مدعاة عملها، ذهب النحاة إلى أن المجرور باللام هو المصدر المؤول المنسبك من (أن) الناصبة المضمرة والفعل المضارع بعدها، وتكون بذلك الجملة صلة للموصول الحرفي المضمر، فتستقيم نظرية العامل.

(2) يذهب بعض الباحثين إلى أن المبرد (ت 285هـ) أول من استخدم مصطلح الجملة. ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية - للدكتور محمود أحمد نحلة، ط1 بيروت 1988م، ص19 والذي ثبت لدينا أن الفراء 207هـ سبقه إلى ذلك. ينظر: معاني القرآن، الفراء، ط3: بيروت عالم الكتب 1983م 1: 13 و16 و2: 195 و333 و388

(3) هناك إشارات واضحة لدى المبرد إلى الجملة الشرطية إذ جعلها خبراً وصلة، وإيماءات أقل وضوحاً إلى الجملة الظرفية جعل المصدر المؤول فيها مرتفعاً بالظرف. ينظر: المقتضب 1: 19

و2: 66 و300 و357

(4) المقتضب 1: 8



كتابه،⁽¹⁾ وتحدث المُبرّد بإلحاح عن محلية الجملة⁽²⁾، وأولها بالمفرد وتحدث عن موضعها أيضا.

والجمل التي لها محل من الإعراب⁽³⁾ لدى المُبرّد هي:

1. الجملة الخبرية

الجملة التي تقع موقع الخبر، لها محل كمحل الخبر الذي وقعت موقعه، فالرفع في بابي المبتدأ وإن وأخواتها، والنصب في باب الأفعال الناقصة، وذكر المُبرّد جملة الخبر، وقال يرفعها على المحل، لأن خبر المبتدأ موضعه الرفع. قال: "إذا قلت: عبد الله قام، فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي قام فاعل." (4) جملة (قام وضميره الفاعل المستتر فيه) وقعت محل خبر المبتدأ.

(1) لم يتعرض سيبويه للجملة بمصطلحاتها الناضجة كما اصطلاح عليها فيما بعد، لكنها جملة من الممارسات الإعرابية التي تناثرت في كتابه، جمعها الدكتور محمد فلفل في دراسة اختصت بكتاب سيبويه، بين فيها أن سيبويه استخدم المصطلحات التالية في الدلالة على الجملة (الفعل، والفاعل، والمبتدأ، والمبني على المبتدأ، والمسند والمسند إليه، والمحدث به والمحدث عنه، والكلام، في بعض دلالاته؛ إذ خرج إلى أكثر من دلالة)، وبين أن في كتاب سيبويه إشارات إلى جملة الخبر، وجملة الحال، وجملة الصفة، والجملة المضاف إليها، وجملة المفعول به، وجملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء، وجملة الصلة، والجملة التفسيرية، وجملة البدل، وقد جمع الدكتور محمد فلفل تلك الممارسات الإعرابية وجعلها معالم على تفكير سيبويه في الجملة. ينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص 143-144

(2) المبرّد مسبق إلى القول بمحلية الجملة التي لها محل من الإعراب، كقول سيبويه في قوله تعالى: (ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون) فقد ذكر أن موضع (فلا هادي له) الجزم. ينظر: الكتاب 3: 90-91 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص 87-88 وصرّح الفراء بجمل محلها الرفع وأخرى محلها النصب. ينظر: معاني القرآن 2: 195 و333 و388 وهو مسبق من قبل الفراء. ينظر: معاني القرآن 2: 195 و333 و388

(3) ومن المفيد أن نشير إلى أن الجمل التي لها محل من الإعراب مختلف في عددها بين النحاة، وإن لم تكن معنيين الآن ببيان معالم هذا الخلاف، فقد نص عبد القاهر الجرجاني وابن الخشاب على أنها ست جمل، ثلاث منها خبرية، وذكر السمين الحلبي أنها أربع جمل لا تزيد على ذلك - وإن توهم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ والصلة والمعتضة والمفسرة، وذكر ابن هشام أن نحاة جعلوها سبعة، ثم صوّب ذلك بأن جعلها تسعة، ووصل عددها عند أبي حيان إلى اثنين وأربعين قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه. ينظر: المرتجل في شرح الجمل، ص 340-346 والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 1: 124 والمغني، ص 538 و558 والأشباه والنظائر في النحو 2: 26-30 والجامع لإعراب جمل القرآن، ص 27-33

(4) المقتضب 4: 128

ومن ذلك أيضاً "وذلك أن قولك: زيد مررت به، ابتداء وخبر، ومررت به في موضع قولك: (منطلق) إذا قلت: زيد منطلقاً" (1) والمُبرِّد يدلُّ إعراباً على وقوع الجملة موقع المفرد، إذ وقعت الجملة الفعلية موقع المفرد المرفوع (منطلق)، فلها محله.

والجملة التي وقعت خبراً للحرف المشبه بالفعل محلها الرفع أيضاً. قال المُبرِّد: "ومن هذه الحروف (لعل) تقول: لعل زيدا يقوم، و(لعل) حرف جاء لمعنى مشبه بالفعل كأن معناه التوقع لمحبوب أو مكروه ... والخبر يكون اسماً لأنها بمنزلة (إن) ويكون فعلاً وظرفاً كما يكون في (إن)" (2) فخير (لعل) جملة فعلية (يقوم)، وقد ذكر المُبرِّد أن خبر (إن) وأخواتها يكون اسماً أو فعلاً أو ظرفاً، وإنما مراده هنا بالفعل الجملة الفعلية.

وتحدث المُبرِّد عن خبر الأحرف المشبهة بالفعل حينما يقع جملة فعلها ناقص. قال: "ونقول: إنَّ زيدا كان منطلقاً، نصبت (زيداً) — (إنَّ) وجعلت ضميره في كان، وكان وما عملت فيه في موضع خبر إن" (3) فجملة كان واسمها المستتر وخبرها في محل رفع خبر إنَّ.

وصرَّح المُبرِّد بأنَّ جملة خبر كان موضعها النصب، إذ قال: "واعلم أنك إذا قلت: كان زيد أبوه منطلق، أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها، وكذلك: كان زيد يقوم يا فتى؛ لأنه فعل وفاعل، فهو كالابتداء والخبر، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال" (4) فموضع جملة الفعل (يقوم والفاعل المستتر) كموضع جملة الابتداء والخبر (أبوه منطلق)، في موضع خبر كان، وكلتا الجملتين موضعها النصب، لأن خبر (كان) منصوب. (5)

وأشار المُبرِّد إلى أن خبر (كاد) لا يكون إلا فعلاً. قال: "وكذلك (من بعد ما كاد يزيغ قلوبُ فريقٍ منهم)" (6) فلا تذكر خبرها إلا فعلاً لأنها لمقاربة الفعل

(1) المقتضب 4: 328 وينظر: 1: 47 و2: 2 و299 و3: 57 و262 و4: 103 و116 و133 و135 و156 و279 و328

(2) المقتضب 3: 73

(3) المقتضب 4: 116

(4) المقتضب 3: 263

(5) يقول في موضع آخر: "ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق، فموضعه نصب، فإن قلت: (منطلقاً)

لم يكن إلا نصباً" المقتضب 3: 70

(6) سورة التوبة الآية 117



في ذاته" (1) وغني عن التذكير أن مقصود المُبرّد بقوله (فعلا) إنما هو الجملة الفعلية.

على أن المُبرّد يذكر أن الفعل (عسى) من أفعال المقاربة، وهذا خلاف المشهور عن الفعل إذ هو من أفعال الرجاء لا المقاربة. قال: "هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة، وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في المقاربة، فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل وقد تكون إيجابا ... اعلم أنه لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، وخبرها مصدر لأنها لمقاربتة، والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق، وعسيت أن أقوم، أي دنوت من ذلك وقاربته بالنية و أن أقوم في معنى القيام" (2) واللافت للانتباه في ظاهر نص المُبرّد أن قال بعد بفاعل ومفعول لـ عسى، لكن الذي يرجحه محقق المقتضب أن المُبرّد وسيبويه من قبل يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها، وإن أطلقا على معمولي عسى فاعلا ومفعولا، فإن ذلك لا يعني أنهما يعربان خبرها مفعولا به، لكنه تفسير معنى لا تفسير إعراب. (3)

أحكام جملة الخبر:

أ. أن تكون خبرية

وللمبرّد كلام يمكن أن نفهمه على أنه يشترط فيه لجملة الخبر أن تكون جملة خبرية تحتل الصدق والكذب. قال: "هذا باب الابتداء، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام) (4) اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام، وهو خبر، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب" (5) فالمُبرّد تحدّث عن باب الابتداء، والحديث عن الابتداء يقتضي الحديث عن المبتدأ والخبر؛ لأنهما كالفعل والفاعل، (6) فهما متلازمان متكاملان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ومن ثمّ

(1) المقتضب 3: 75

(2) المقتضب 3: 68

(3) ينظر: حاشية المحقق (2) المقتضب 3: 68-69، وفي (عسى) خلاف بين النحاة، وخلاصة الخلاف فيها ما يلي: 1. أنها فعل تام متعدّ 2. أنها فعل تام لازم 3. أنها فعل ناقص 4. أنها حرف إذا اتصلت بالضمير المنصوب. ينظر: المغني، ص 201-202 وربما يكون من قال إنّ (عسى) فعل تام متعدّ قد استوحى رأيه من كلام المبرّد هذا، وإن لم يكن كلام المبرّد خالص الدلالة على ذلك. ينظر: المغني، ص 201-202

(4) المقصود بـ (الألف واللام) أي: المشتق المحلى بالألف واللام، أو الموصول بـأل.

(5) المقتضب 3: 89

(6) ينظر: المقتضب 3: 123 و128 و177

وصف المُبرّد هذا الباب بأنه خبر (الذي هو قسيم الإنشاء)، فكأنّ هذا الوصف دلالة على أن الأصل في جملة الخبر أن تكون خبراً يحتمل الصدق والكذب، لكن للمبرّد إيماءة خفية إلى أن هذه الجملة يمكن ألا تكون خبرية. إذ قال في معرض حديثه عن موضع الفاعل من الفعل: "ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ يقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخوك، ثم تقول أخوك ذهباً فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان أو خافضاً أو ناصباً فقولك: عبد الله قائم بمنزلة قولك عبد الله ضربته وزيد مررت به"⁽¹⁾ وليس وجه الإحالة عند المُبرّد أن تكون الجملة خبراً، بل الإحالة أن يكون (عبدالله) فاعلاً للفعل (قام)، في قوله: عبد الله هل قام؟ لأنّ عبد الله مبتدأ، والفعل وفاعله في موضع الخبر، وسواء في ذلك أكان الرابط ضميراً مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً.

علماً أنّ سيبويه أجاز وقوع الخبر إنشاءً خلافاً للأصل، وتحدث عن ذلك في غير موضع وخصص له باباً، إذ قال: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبّه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته؟ وعبد الله هل لقيته؟ وعمرو هل لقيته؟ وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء... فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره فإن قلت: زيد كم مرة رأيته؟ فهو ضعيف إلا أن تُدْجِلَ الهاء كما ضَعُفَ في قوله: كَلْهُ لم أصنع"⁽²⁾ فالأصل في الخبر أن يكون كلاماً خبرياً، لكنه يأتي إنشاءً خلافاً للأصل.

ب. ضرورة وجود الرابط في جملة الخبر

أشار المُبرّد إلى أن جملة الخبر لابدّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ.⁽³⁾ قال: "فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال، ونظير ذلك: زيد يذهب غلامه، وزيد أبوه قائم، وزيد قام عمرو إليه، ولو قلت: زيد قام عمرو، لم يجز؛ لأنك ذكرت اسماً ولم تخبر عنه بشيء، وإنما خبرت عن غيره فإذا قلت: عبد الله قام، فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل

(1) المقتضب 4: 128

(2) الكتاب 1: 127 ولذلك نظائره في الكتاب. ينظر: 1: 139 و147 و157 وينظر: معالم التفكير

في الجملة عند سيبويه، ص 99

(3) الرابط أربعة أنواع: الأصل فيها الضمير ثم اسم الإشارة ثم تكرير لفظ المبتدأ ثم العموم. ينظر:

شرح قطر الندى ص 119 ولكنه إذا كان معلوماً يستغنى عن ذكره كقولك: السمن منوان بدرهم.

ينظر: المفصل، الزمخشري، تج: علي بو ملحم، ط1: مكتبة الهلال، بيروت 1993م ص44



...وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعا للضمير كان أو خافضا أو ناصبا، فقولك: عبد الله قائمٌ، بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به" (1) فالخبر إذا كان غير المبتدأ في المعنى فلا بد له من عائد يعود إليه، وقد يكون العائد ضميرا مستترا، فهو كالمذكور. قال: "واعلم أن الفعل يتضمن الضمير، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير، وإن جرى لمن ليس هو له خبرا أو نعتا أو حالا أو صلة - لم يكن بد من إظهار الفاعل ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه وعمره تضربه، فإن وضعت في موضع تضربه ضاربه - قلت: زيد ضاربه أنا، عمرو ضاربه أنت، لأن الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على نفسه" (2) فالضمير قد يستتر في الفعل، لأن الفعل يتضمن الضمير، أما الاسم فلا يتضمنه، ولذلك لا بد من إظهاره.

وكان المبرّد لم يجز الحذف، إذ تحدث عن حذف الضمير الرابط إذا كان ضمير نصب فجعله قبيحا، وذلك في مناقشته لضعف قولهم: إن زيدا كان منطلقاً، فضَعَفَ هذا القول وقَبَّحه من وجهين: "أحدهما: حذف هذه الهاء. كقولك: إن زيدا ضرب عمرو، وليس هذا من مواضع حذفها... وقبحها من الجهة الأخرى أنك تجعل منطلقا هو الاسم وهو نكرة وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة" (3) فالمبرّد أجاز حذف ضمير النصب العائد في جملة الصلة، على أنه لم يجز حذف الضمير الرابط المنصوب في جملة الخبر.

الجملة الكبرى والجملة الصغرى

نجد في نصوص المبرّد تمثيلا لما سمّي فيما بعد (الجملة الكبرى والجملة الصغرى) دون المصطلح، وذلك عند حديثه عن الخبر الجملة، إذ يأتي في الكلام مبتدأ وبعده مبتدأ وبعده مبتدأ وخبر، فتكون الجملة الأخيرة المكونة من مبتدأ وخبر خبرا للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره الجملة خبر للمبتدأ الأول، وبهذا الفهم للجملة ومحلها، تكون هذه الإشارة إشارة إلى الجملة الكبرى والجملة الصغرى. (4) ومن ذلك قوله: "فإذا قلت: عبد الله جاريتك أبوها ضارب فالجارية

(1) المقتضب 4: 128

(2) المقتضب 3: 93

(3) المقتضب 4: 119

(4) ويمكن القول بتعبير آخر: إن مفهوم الجملتين الصغرى والكبرى موجود، لكن المصطلح مفقود، وربما كان المصطلح الدال على هاتين الجملتين متأخرا في الظهور نسبيا، حتى استخدمه ابن مضاء القرطبي ومن تلاه. ينظر: السرد على النحاة، ابن مضاء، تح: شوقي ضيف. ط ثانية القاهرة 1982، ص 116 والبناء الصرفي والتركيب النحوي في النقائض، فاروق مهنا، أطروحة دكتوراه، جامعة المنيا، ص 308

ابتداء وأبوها ابتداء ثان وضارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله" (1)

فمثاله: عبد الله جاريتك أبوها ضارب، جملة كبرى خبره جملة [جاريتك أبوها ضارب] وجملة الخبر جملة كبرى بالنسبة إلى خبرها لأنه جملة [أبوها ضارب].

ويتضح مما سبق أن المُبرِّد نص على جملة الخبر، وعلى رفعها محلاً في بابي المبتدأ وإنّ، ونصبها محلاً في باب (كان وكاد)، واشترط لها الضمير رابطاً، ومثّل للجملتين الكبرى والصغرى، وله كلام يفهم منه أنه اشترط لجملة الخبر أن تكون خبرية.

2. الجملة الحالية

الجملة الحالية من الجمل التي لها محل من الإعراب، ومحلها النصب، ووظيفة الحال في الجملة أن تبين هيئة صاحبها وقت حدوث الفعل "والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول (2) أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة (3) غير ملازمة (4) وقد ذكر المُبرِّد أن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. إذ قال: "والأفعال مع فاعليها جمل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة؛ لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله ألا ترى أنك تقول: مررت برجل يضرب زيدا، كما تقول: مررت برجل ضارب زيدا، وتقول: مررت بعبد الله يبني داره، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال كما تقول مررت بعبد الله بانيا داره" (5) فجملة (الفعل يبني والفاعل المستتر فيه) جملة في محل نصب على الحال.

ضرورة وجود الرابط في جملة الحال:

- (1) المقتضب 4: 156
- (2) هذا الكلام يوحي بأن الحال لا تكون إلا من الفاعل والمفعول به، لكنها تكون من غير ذلك، فقد تكون الحال من المبتدأ.
- (3) هذا هو الأصل في الحال، لكنها قد تكون من صاحبها على وجه اللزوم، نحو قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فأطول حال، على الرغم من أنها صفة ملازمة لصاحبها. ينظر: المغني، ص 605
- (4) الأصول 1: 213
- (5) المقتضب 4: 123



ولا بد لجملة الحال من رابط،⁽¹⁾ يرجع إلى صاحب الحال، وقد أشار المُبرِّد إلى الرابط عندما تحدث عن الحال الجملة، إذ قال: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال فعلى هذا تجري الجملة، وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف، وإن علقته به فجيد، وإذا كان الثاني لا شيء فيه يرجع إلى الأول فلا بد من حرف العطف وذلك قولك: مررت برجل زيد خير منه، وجاءني عبد الله أبوه يكلمه، وإن شئت قلت: وزيد خير منه وأبوه يكلمه بالواو، وهي حرف عطف، فأما إذا قلت مررت بزيد عمرو في الدار فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر، فإن جعلته كلاماً واحداً قلت: مررت بزيد وعمرو في الدار، وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ومعناها إذ، ومثل ذلك قوله: (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)⁽²⁾ والمعنى والله أعلم: إذ طائفة في هذه الحال"⁽³⁾ واللافت للانتباه في هذا النص أن المُبرِّد يشترط الضمير رابطاً لجملة الحال بصاحبها، فإن لم يوجد في الضمير العائد، اشترط واو الحال رابطاً، ولكنه أطلق عليها واو العطف،⁽⁴⁾ وفي النص إشارة أيضاً إلى أن صاحب الحال معرفة.

وأشار المُبرِّد إلى أن الفعل الماضي لا يقع في موضع الحال. قال: "ولو قلت: إن أفضلهم الضارب أخاه كان زيداً، ترفع الضارب على أن تجعل كان صفة للأخ لم يجز لأن الأخ معرفة والأفعال مع فاعليها جمل وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة ... ولكن لو قلت في هذه المسألة: إن أفضلهم الضارب أخاً له، كان جيداً أن تصفه به (كان) إذا جعلته نكرة، فإن قلت: فأجر (كان) بعد المعرفة وأجعلها حالاً لها، فإن ذلك قبيح، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه، وفعل لما مضى، فلا يقع في

(1) والرابط إما الضمير وحده، كقوله تعالى {وجاءوا أباهم عشاءً يبكون}. وإما الواو فقط، كقوله سبحانه: {لَئِنْ أَكَلْتُ الذَّنْبَ وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ} وإما الواو والضمير معاً، كقوله تعالى {خرجوا من ديارهم وهم ألوف}. ينظر: اللحة في شرح الملح: ابن الصايغ (ت: 720هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي

ط1: السعودية 2004م. ص 391

(2) سورة آل عمران الآية 154

(3) المقتضب 4: 125

(4) يُطلق على واو الحال غير اسم، إذ ذكر ابن هشام - بعدما سماها (واو الحال) - أنها تسمى أيضاً واو الابتداء، قال: ويقدرها سبويه والأقدمون بـ إذ ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق. ينظر: المغني، ص 470-471، أما المرادي فقد سماها واو الحال وجعل الخلاف في واو الاستئناف فقال: واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها، في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب. الجنى الداني في حروف المعاني ابن أم قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1: دار الكتب العلمية، بيروت 1992م، ص 163

معنى الحال⁽¹⁾ ولنا أن نفهم من كلام المُبرِّد أنه يمنع أن تكون الجملة الحالية فعلية فعلها ماضٍ، والدليل على ذلك أنه قبيح عنده، لكنه على قبحه جائز عند الأخفش، فلو كان جائزاً عند المُبرِّد لذكر ولم ينسب الجواز إلى الأخفش فقط.

والخلاصة أن المُبرِّد جعل الجملة نكرة – كما هو سائد لدى النحاة – وهي لذلك صفة بعد النكرات وحال بعد المعارف، ومحلها النصب، وجملة الحال كجملة الخبر تحتاج إلى رابط، إما الضمير وإما الواو، وقد يجتمعان، وهو الأجود، وله كلام يفهم من أنه منع أن تكون جملة الحال فعلية فعلها ماضٍ،⁽²⁾ ولم أقف على كونها خبرية.

3. الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به

صرَّح المُبرِّد بجملة المفعول به، وقال بمحلها، وهو النصب، وتقع هذه الجملة بعد الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وبعد فعل قلبي معلق، وبعد فعل القول أو ما في معناه، وأشار المُبرِّد إلى جملة المفعول به في غير موضع، ومن ذلك عند حديثه عن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. قال: "اعلم أن باب (كان) وباب (علمت وظننت) داخلة كلها على الابتداء وخبره، فكل ما صلح في الابتداء صلح في هذه الأبواب وما امتنع هناك امتنع هنا"⁽³⁾ أجاز المُبرِّد لمفعولي ظنَّ وعلم كل ما جاز في المبتدأ والخبر، لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل.

ولا بد في هذه الأفعال من المفعول الثاني لأنه بمنزلة الخبر الذي لا يستغني عنه المبتدأ، فإذا بدأت بالمفعول الأول فلا بد من الثاني. قال: "فإذا قلت: ظننت زيدا منطلقاً فإنما معناه زيد منطلق في ظني، فكما لا بد للابتداء من خبر كان لابد من مفعولها الثاني، لأنه خبر الابتداء وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك"⁽⁴⁾

(1) المقتضب 4: 123

(2) ذكر الدكتور أيمن الشوا في دراسته لملاح الجمل عند المبرد أن الجملة الحالية يقبح وقوعها جملة فعلية فعلها ماضٍ من دون (قد) وأحال إلى المقتضب 4: 120 و122 و123 و124 فلم أهتم إلى ما نسب إلى المبرد، فكلام المبرد على إطلاقه في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ دون الإشارة إلى (قد)، بيد أن في هذه الصفحات حاشية للمحقق وضع فيها رأي الأخفش وتعلب وغيرهما. ينظر: مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية: أيمن عبد الرزاق الشوا، ط1: دار اقرأ، دمشق 2006م، ص115

(3) المقتضب 4: 317

(4) المقتضب 3: 95



ولما كان الخبر يأتي مفرداً وجملة، فالمفعول الثاني لهذه الأفعال يأتي مفرداً وجملة. قال: "ورفعت أخاه بالابتداء وجعلت غلامه خبره، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لـ علم" (1)

وتقع هذه الجملة بعد فعل قلبي معلق، وقد تحدث المُبرِّد عن تعليق هذه الأفعال، إذا دخلت على الاستفهام أو ما شابهه مما لا يعمل فيه ما قبله، سمي تعليقها عن العمل إلغاءً، دون أن يتطرق إلى أن الجملة المعلق عنها في موقع المفعول به. إذ قال: "ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا (لنعلم أيُّ الحزبين) (2) (ولقد علموا لمن اشتراه) (3) لأن هذه اللام تفصل ما بعدها مما قبلها، تقول: علمت لزيدٍ خير منك" (4) وهذه الجملة المعلقة موضعها النصب معمولاً للفعل، لكن المُبرِّد لم يشر إلى محلها.

وذكر المُبرِّد أن (أنّ) وما في صلتها يغني عن المفعول الثاني. قال: "فإذا قلت: ظننت أن زيدا منطلق، لم تحتج إلى مفعول ثان، لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة لأن المعنى ظننت انطلاقا من زيد، فلذلك استغنيت" (5) فالمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها سدّ مسدّ المفعولين، وإنما اقتصر المُبرِّد في قوله على عدم الاحتياج إلى المفعول الثاني، لأنه بمنزلة الخبر فلا يتم الكلام إلا به.

ومن الجمل التي تقع في موقع المفعول به الجملة المحكية بالقول، وقد صرح المُبرِّد بأن الجملة محكية، لكنه لم يذكر لها محلاً. قال المُبرِّد: "إنما تحكى الجمل نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ، لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، وكذلك: قرأت الحمد لله رب العالمين، ورأيت على خاتمه الله أكبر" (6) فالفعل (قلت) عمل في محل جملة (زيدٌ منطلقٌ) لا في لفظها، أما اللفظ فقد عملت فيه عوامل أخرى، هي عوامل الابتداء والخبر.

(1) المقتضب 4: 59

(2) سورة الكهف الآية 12

(3) سورة البقرة الآية 102

(4) المقتضب 3: 297

(5) المقتضب 2: 341

(6) المقتضب 2: 310

وقد أجاز المُبرِّد الحكاية بغير فعل القول، كـ وجد وقرأ وكتب، ومن ذلك قوله: "وقال الآخر: (1)"

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرَّكُضِ الْمُعَارِ

فلم يجز في هذا إلا الحكاية؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل، فـ أَحَقُّ الخيل رفع بالابتداء والمعار خبره، فهذا بمنزلة الفعل والفاعل... وعلى هذا تقول: قرأت الحمد لله رب العالمين، لا يجوز إلا ذلك؛ لأنه حكى كيف قرأ؟ وكل عامل ومعمول فيه هذا سبيلهما، وتقول: قرأت على خاتمه الحمد لله، وقرأت على فسه زيدٌ منطلقٌ، وتقول: رأيت على فسه الأسد رابضاً؛ لأنك لم تر هذا مكتوباً إنما رأيت صورة فأعملت فيها الفعل (2) فموقع الجملة المحكية موقع المفعول به معمولة لفعل الحكاية إن كان قولاً أو غيره، والدليل على ذلك أنه لما استبدل الفعل رأيت بفعل الحكاية وما جرى مجراه، أعمل الفعل فنصب فقال: رأيت على فسه الأسد رابضاً.

ومما تقدّم نجد أن المُبرِّد صرّح بذكر جملة المفعول به بعد أفعال الظن واليقين، وأشار إلى الجملة المعلقة وسمّى التعليق إلغاءً، وذكر حكاية الجمل.

4. الجملة الواقعة في محل جر بالإضافة

تحدث المُبرِّد عن الجملة المضاف إليها في غير موضع، وصرّح بذكرها في معرض حديثه عن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل، وتقع الجملة المضاف إليها في مواضع، منها أن تكون بعد أسماء الزمان، لأن بعض أسماء الزمان تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية والجملة الاسمية، كـ (إذ)، و يضاف بعضها إلى الجملة الفعلية كـ (إذا). قال المُبرِّد في (باب إضافة الأزمنة إلى الجمل): "اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل، وإلى الابتداء والخبر، كما يكون ذلك في (إذ) وذلك قولك: جئتكَ إذ قام زيد، وجئتكَ إذ زيد في الدار، فعلى هذا تقول: جئتكَ يوم زيد في الدار، وجئتكَ حين قام زيد، وإن كان الظرف في معنى (إذا) لم يجز أن يضاف إلا إلى الأفعال، كما كان ذلك في إذا ألا ترى أنك تقول أتيتك إذا قام زيد وإذا طلعت الشمس ولا يجوز أتيتك إذا زيد منطلق لأن إذا فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلا بالفعل،

(1) من أبيات سيبويه، وهو لبشر بن أبي خازم. ينظر: الكتاب 3: 327 وديوان بشر ص75 والخزانة 9: 168

(2) المقتضب 4: 10-11



تقول: إذا أعطيتني أكرمتك وإذا قدم زيد أثبتك و(إذ) إنما تضاف إلى فعل وفاعل، أو ابتداء وخبر، فإذا أضيفت إلى الفعل قدم وإذا أضيفت إلى الابتداء قدم ولم يكن الخبر إلا اسما أو فعلا مما يضارع الأسماء⁽¹⁾ فإضافة (إذ) إلى الجملتين الفعلية والاسمية، وإضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية فحسب؛ لما في (إذا) من معنى الشرط.

وتقع الجملة المضاف إليها بعد بعض أسماء المكان المبهم كـ(حيث)، وتضاف (حيث) إلى الجملتين الاسمية والفعلية. قال المُبرِّد: "وحيث اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه فحيث في المكان كحين في الزمان فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل وهي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل"⁽²⁾ فـ حيث من الألفاظ الملازمة للإضافة إلى الجمل، وتضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية.

ويتضح مما سبق أن المُبرِّد قال بالجملة المضاف إليها، لكنه لم يذكر فيها أن محلها أو موضعها الجر، وربما كان ترك ذلك لأنه من مسلمات النحو، فالمضاف إليه مجرور، وهو علم على الجر في الأسماء، على أننا لم نقف عند المُبرِّد إلا على بعض الألفاظ التي تختص بالإضافة إلى الجمل كـ (إذا، وإذا، وحيث) وتضاف الأولى إلى الجملة الفعلية، وتضاف الأخريان إلى الجملتين الاسمية والفعلية.

5. جملة جواب الشرط

تحدث المُبرِّد عن الجزاء، وأكد استحقاقه للجواب، وصرّح بذكره في غير موضع، ويبدو أن المُبرِّد يستخدم الجزاء للدلالة على الشرط الجازم غالباً، والأصل في الجزاء أن يكون بالفعل؛ لأن الفعل أوجب. قال: "فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضارع فإذا قلت: إن تأتني آتاك فتأتني مجزومة بإن وآتاك مجزومة بإن وتأتني... وأما الفاء فقولك: إن تأتني فأنا لك شاكر، وإن تقم فهو خير لك، وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع فتكون مواضعها مجزومة"⁽³⁾ والملاحظ في هذا النص أن المُبرِّد، تحدث عن إن الشرطية الجازمة، وذكر أن فعلي الشرط والجواب مجزومان بـ إن، وأشار إلى

(1) المقتضب 4: 347-348 وينظر: 3: 177

(2) المقتضب 2: 54 وينظر: 3: 175 و4: 339 و346

(3) المقتضب 2: 49-50

أن الأصل في الأفعال التي يدخل عليها الجزاء أن تكون مضارعة، لأن الجزاء يعربها فيجزمها، والإعراب لا يكون إلا بالمضارع، فإن لم يكن الجواب فعلاً ممكنًا جزمه، فإنه في محل جزم، كالجواب الذي يكون بالفاء، في قوله: إن تأتني فأنا لك شاكر.

ويبين المُبرِّد بجلاء تام أن محل جواب الجزاء هو الجزم. قال في معرض حديثه عن الضرورة: "وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو (إن تأتني أتيتك) و(أنت ظالم إن تأتني)، لأنها قد جزمت ولأن الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء إلا في الشعر فأما إن تأتني أتيتك فإن بعضهم قد يجيزه في غير الشعر كما أجازوا إن أتيتني أتك" (1) فجواب الجزاء على حد قول المُبرِّد والبصريين إذا جاء في موضعه فلا يكون إلا مضارعاً مجزوماً أو بالفاء، وفي هذا إشارة إلى أن الجواب حينما يكون بالفاء فهو في موضع الفعل المجزوم.

ويبين في موضع آخر أن أصل الجواب أن يكون بالفعل والفاء داخلة عليه. قال: "هذا باب مسائل المجازاة وما يجوز فيها وما يمتنع منها تقول: إن تأتني أتك وإن تأتني فلك درهم هذا وجه الجزاء وموضعه كما قال عز وجل: (إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنةُ الْأَوَّلِينَ) (2) فالأصل في الجواب الفعل، والفاء داخلة عليه لأنها تؤدي معناه لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود" (3) فالأصل في جملة جواب الشرط أن تكون جملة فعلية غير مقترنة بالفاء أو جملة اسمية مقترنة بالفاء، والمثال الذي مثل المُبرِّد يجعل جملة الجواب هذه من الجمل التي لها محل من الإعراب.

ويجوز أن يقترن الجواب بـ إذا بدلا من الفاء. قال: "وتكون جوابا للجزاء كالفاء قال الله عز وجل: (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (4) لأن معناها قنطوا كما أن قولك: إن تأتني فلك درهم، إنما معناه أعطك درهما" (5)

ويجوز أن تضم الفاء ضرورة فتقَدَّر (6) عند المُبرِّد وابن السراج؛ لأن الجواب جاء في موضعه فلا يجوز أن يُقدر مؤخرا من تقديم. يقول: "تقول

(1) المقتضب 2: 71

(2) سورة الأنفال الآية 38

(3) المقتضب 2: 59

(4) سورة الروم الآية 36

(5) المقتضب 2: 58

(6) أما عند سيبويه فالتقدير على تقديم الجملة الاسمية إن كان مبتدؤها مذكورا أو مقدرا، ويكون عندها الجواب محذوفاً لقرينة، وأجاز أن يكون على إضمار الفاء. ينظر: الكتاب 3: 66-68 والمغني،

أعجبني الضارب زيدا لأن الألف واللام للأسماء فلا يليان ضرب لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال فمن ذلك قول زهير: (1)

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

فقوله يقول على إرادة الفاء على ما ذكرت لك ومن ذلك قوله عز وجل: (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) (2) الفاء لا بد منها في جواب أما فقد صارت ها هنا جوابا لها والفاء وما بعدها يسدان مسد جواب إن" (3) فالجواب في الآية الكريمة لم يأت فعلا لكن الفاء وما بعدها سدت مسد الجواب .

ومن ذلك ما أورده ابن السراج في أصوله ويبين فيه مذهبه ومذهب المبرّد في مثل ما سبق. قال ابن السراج: "والذي عند أبي العباس وعندي فيه وفي مثاله أنه على إضمار الفاء لا غير لأن الجواب في موضعه، فلا يجوز أن تنوي به غير موضعه إذ وجد له تأويل ومثله: (4)

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فهذا على ما ذكرت لك وكذلك قوله: (5)

فقلت: تحمّل فوق طوقك إنَّها مطبَّعةٌ من يأتها لا يضيرها

أراد: لا يضيرها من يأتها، وإنَّك تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ عند سيبيويه، وهو عندنا على إضمار الفاء" (6)

(1) ينظر: الديوان ص153 والخزانة 9: 48

(2) سورة الواقعة الأيتان 90-91

(3) المقتضب 2: 70

(4) البيت منسوب في الكتاب إلى جرير بن عبد الله البجلي. ينظر: الخزانة 9: 48

(5) البيت منسوب في الكتاب إلى أبي ذؤيب الهذلي. وهو يصف قرية كثيرة الطعام من امتار منها

وحمل فوق طاقته لم ينقصها. ينظر: الكتاب 3: 70 والأصول 2: 193 أشعار الهذليين 1: 154

(6) الأصول 3: 462

فجملة جواب الشرط واجبة الاقتران بالفاء، ولذلك فهي مقدرة عند المُبرِّد، والمقدَّر كالمذكور.⁽¹⁾

6. الجملة الوصفية

استقر لدى النحاة أن الجملة نكرة لدواعٍ متعددة،⁽²⁾ ولأن الصفة تقتضي موافقة الموصوف في التعريف والتذكير، وفي أشياء أخرى منها الإعراب، فإن الجمل بعد النكرات صفات، وهي تابعة لموصوفها إعراباً، وقد ذكر المُبرِّد هذه القاعدة المشتهرة بقوله: "والأفعال مع فاعليها جمل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة؛ لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل يضرب زيدا، كما تقول: مررت برجل ضارب زيدا" (3) فالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف حالات.

وحيثما تحدّث المُبرِّد عن منع أفعال من الصرف شبهه بالفعل فكلاهما يقع نعتاً. قال: "والثاني أنه نعت، كما أن الفعل نعت، ألا ترى أنك تقول مررت برجل يقوم"⁽⁴⁾ فالفعل (يقوم) وفاعله وقعا نعتاً لـ رجلٍ.

وأشار المُبرِّد إلى أن جملة الصفة تشبه جملة الحال وجملة الخبر في احتياجها إلى الضمير العائد. قال: "ولو قلت كان عبد الله زيد ضاربه فجعلت الضارب زيدا كان جيذاً فإن جعلت الضارب عبد الله قلت ضاربه هو لأن ضارباً اسم فإذا جرى صفة أو حالاً أو خبراً لغير من هو له فلا بد من إظهار الفاعل والخبر فيه"⁽⁵⁾

والأصل في جملة الصفة أن تكون خبرية كجملة الخبر والحال، وجوّز بعض النحاة وقوعها إنشائية، والذي وقفنا عليه عند المُبرِّد أنه لم يجوز أن تكون جملة الصفة جملة إنشائية. إذ قال: "وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع

(1) في هذه المسألة غير رأي، فتخريج المبرد على أن الجواب بالفاء، وهي مضمرة مقدّرة، وسيبويه يزعم أنه ليس بجواب، إنما هو دالٌّ على الجواب والنية به التقديّم. وفي البيت تخريج آخر وهو أن يكون « يصرغ » المرفوع خبراً لـ « إنك » والشرط معترضٌ بينهما، وجوابه ما دلّ عليه قوله « إنك تُصرغ » كقوله: { وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ } [البقرة : 70] وخُرْجُه الزمخشري على التوهّم. ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تج: أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم دمشق د.ت 4: 43-44

(2) لأن الجملة تقع خبراً وحالاً وصفة للنكرة، وهذه المواقع مواقع النكرة، والأوفق ألا يطلق عليها صفة التذكير ولا التعريف. ينظر: القاعدة النحوية: أحمد عبد العظيم عبد الغني، ط1: دار الثقافة، القاهرة 1990م. ص 101-111

(3) المقتضب 4: 123 وينظر: 2: 3 و 137 و 294 و 3: 311 و 4: 110 و 124 و 155 و 289

(4) المقتضب 3: 311

(5) المقتضب 4: 120



المتمكن لأنها لا تقع موقع المضارع ولا ينعت بها فلذلك سكن آخرها" (1)
فأفعال الأمر لا تكون صفة بعد الأسماء النكرات، لأنها لا تضارع الأسماء التي
هي الأصل في الوصف.

ونخلص إلى أن جملة الصفة لدى المُبرِّد كجملة الحال، لكن موصوف هذه
نكرة، وصاحب الأخرى معرفة، وأن جملة الصفة تحتاج إلى ضمير رابط،
وأنها خبرية.

7. الجملة المعطوفة:

العطف في العربية يقتضي الاشتراك في الحكم، وهذا الاشتراك يقتضي
عطف اسم على اسم وفعل على فعل. قال المُبرِّد: "أعلم أنك لا تعطف اسما على
اسم ولا فعلا على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله" (2) واللافت للانتباه
في نص المُبرِّد شيان: أن العطف يقتضي المثلية، المراد بالمثلية التي أشار
إليها المُبرِّد – كما يوحي السياق – أي مثله في المحل الإعرابي أي التشريك في
الحكم، وأن العطف يكون عطف اسم على اسم، وعطف فعل على فعل، على أن
المُبرِّد ذكر في غير موضع من كتابه، أن الفعل لا بد له من فاعل، فكأن مراده
بعطف فعل على فعل، عطف جملة فعلية على جملة فعلية.

ونصّ المُبرِّد على الجملة المعطوفة على جملة قبلها، ومن ذلك قوله:
"وكل جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز، وإن لم يكن منها نحو: جاءني زيد،
وانطلق عبد الله وأخوك قائم" (3)

أما الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب فيمكن أن نرى
إيماءة لها في حديثه عن بعض حروف العطف، ومن ذلك قوله: "أعلم أن الفاء
عاطفة في الفعل كما تعطف في الأسماء، تقول: أنت تأتيني، فتكرمني، وأنا
أزورك فأحسن إليك، كما تقول: أنا أتيتك ثم أكرمك، وأنا أزورك وأحسن إليك،
هذا إذا كان الثاني داخلا فيما يدخل فيه الأول." (4) فجملة (تأتيني) وقعت موقع
الخبر لـ أنت، وجملة (تكرمني) معطوفة على جملة (تأتيني) لكن المُبرِّد لم يذكر

(1) المقتضب 2: 3

(2) المقتضب 4: 387

(3) المقتضب 3: 279

(4) المقتضب 2: 14

ذلك، وإنما هي إشارة على عطف الفاء للأفعال وللأسماء، وهذا ما استقرّ عند اللاحقين على أنه عطف جملة على جملة لها محل من الإعراب.

ومثل ذلك قوله في العطف على جملة الشرط. قال: "وتقول في الجزاء: من يأتني فيكرمني أعطيه، لا يكون إلا ذلك لأن الكلام معطوف على ما قبله، فإن قلت: من يأتني أنه فأكرمه كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولك: فأنا أكرمه، ويجوز النصب وإن كان قبيحاً؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره، وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب: (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) (1) بالجرم والرفع والنصب" (2) ففي قوله: من يأتني فيكرمني أعطيه، جملة (يكرمني) معطوفة على جملة (يأتني)، وهذه محلها الرفع على الخبر، على قول من قال بأن الخبر جملة الشرط، والمُبرِّد لم يذكر ذلك، لكننا نستخلصه بالاعتماد على نصه السابق: "لا تعطف اسماً على اسم ولا فعلاً على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله" (3)

ونخلص مما سبق إلى أن المُبرِّد نصّ على عطف الجمل، لكنه لم يفصل فيه، بيد أنه جعل العطف مدعاة لمثلية الحكم النحوي.

8. جملة البديل:

تعد جملة البديل من الجمل المختلف فيها عند النحاة، (4) وهي عند القائلين بها من التوابع، فإن كانت بدلاً مما له محل من الإعراب كان لها محل من الإعراب، وإن كانت بدلاً مما لا محل له من الإعراب كان لا محل لها من الإعراب، (5) والمُبرِّد قال بإبدال الفعل من الفعل، إذا كان الثاني من معنى الفعل الأول. قال: "ولو جزمت (يكرمك) على البديل لم يصلح، إن أبدلته من (تأت) لأن (يكرمك) لغيرك، فإن جعلته بدلاً من شيء في الصلة لم يصلح لخروجه عنها ولكن لو قلت إن تأتني أعطك أحسن إليك جاز وكان حسناً لأن العطية إحسان فلذلك أبدلته منه ومثل ذلك قوله عز وجل: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً

(1) سورة البقرة الآية 284 والأوجه الثلاثة (الرفع والنصب والجرم) في مثل هذا الموضع قاعدة مطردة. قال السمين الحلبي: (وهذه قاعدة مطردة: وهي أنه إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازٍ فيه هذه الأوجه الثلاثة، وإن توسّط بين الشرط والجزاء جاز جزمه ونصبه وامتنع رفعه نحو: إن تأتني فترزني أو فتزورني، أو وتزورني أو وتزورني). الدرّ المصون 2: 688

(2) المقتضب 2: 22

(3) المقتضب 4: 387

(4) ينظر: مغني اللبيب ص 450 وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص 144-145

(5) ينظر: معالم التفكير في الجملة، ص 130

يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ⁽¹⁾ لَأَن لَّقِيَ الْأَثَامَ هُوَ تَضْعِيفُ الْعَذَابِ، وكذلك قول الشاعر
(2)

مَتَى تَأْتِنَا ثَلَمَمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجْدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَجَا

لأن الإتيان إلمام⁽³⁾ فالفعل (يضاعف) بدل من الفعل (يلق) لأنهما في معنى واحد، والفعل (تلمم) بدل من الفعل (تأتينا) وحديث المُبَرَّد هنا عن جملة البديل ليس حديثاً صريحاً، إلا إذا فهم مراده بإبدال الفعل من الفعل أنه إبدال جملة من جملة، والذي يشجع على هذا الفهم أن المُبَرَّد ذكر في غير موضع أن الفعل لا يخلو من فاعل،⁽⁴⁾ فالفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، لما بينهما من تكامل دلالي معنوي عضوي. قال المُبَرَّد: "الفاعل ولا بد لكل فعل من فاعل لأنه لا يكون فعل ولا فاعل فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر"⁽⁵⁾ فإشارة المُبَرَّد إلى الفعل هنا تنطوي على إشارة إلى الجملة الفعلية، لأن الفعل ملازم للفاعلية، وإبدال المُبَرَّد للفعل من الفعل، ينطوي على قول غير صريح بإبدال جملة من جملة.⁽⁶⁾

على أن المُبَرَّد لم يذكر نوع البديل في نصه السابق، فهل هو بدل مطابق أم بدل بعض من كل أم بدل اشتمال؟ ولم يُلَمَحَ عنده ألهذه الجملة محل من الإعراب أم لا؟

لكن اللافت للانتباه في النص السابق قول المُبَرَّد: "(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ)... وكذلك قول الشاعر: مَتَى تَأْتِنَا ثَلَمَمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا"⁽⁷⁾ فجملة (يضاعف) ليست كجملة (تلمم)، لأن الأولى بدل من جملة (يلق) التي ليس لها محل من الإعراب؛ لأنها جملة جواب شرط جازم غير مقترنة بالفاء،

(1) سورة الفرقان الآية 68

(2) البيت من أبيات سيويه، وهو لعبيد الله بن الحر. ينظر: الكتاب 1: 446 وخزانة الأدب 9: 90

(3) المقتضب 2: 62-63

(4) المقتضب 3: 68 و113

(5) المقتضب 4: 50 ولذلك نظائر. ينظر: 2: 60 و3: 68 و113 و121 و4: 77 و78 و109 و420

(6) في كتاب سيويه إشارات إلى الجملة المبدلة كإشارة المبرد غير صريحة، ذكرها الدكتور محمد فلفل، وجعلها الأساس لقول من قال بوقوع الجملة بدلاً. ينظر معالم التفكير في الجملة، ص 130-131

(7) المقتضب 2: 62-63

أمّا الأخرى فهي بدلٌ من جملة (تأْتينا) التي وقعت في محل جرٍّ بالإضافة، ولا يبقى بينهما من جامعٍ إلا كون الثانية منهما بدلاً ممّا قبلها وبياناً لها.

النتائج:

صرّح المُبرِّد بمصطلح الجملة، وقسمها قسمين: جملة تتكون من مبتدأ وخبر، وجملة تتكون من فعل وفاعل، والقسمان هما ما اصطُِّلِح عليهما - فيما بعد - الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وصرّح المُبرِّد بمحلية بعض الجمل كجملة الخبر، والجملة الحالية، وجملة الصفة واشترط لها الرابط، ومثّل للجملة الكبرى والصغرى دون إطلاق المصطلح عليهما، وله كلام يفهم منه اشتراطه لكونها خبرية.

واشترط المُبرِّد الضمير العائد في جملة الخبر والصفة والحال، وقبّح حذفه.

وصرّح المُبرِّد بعطف جملة على جملة، ولم يفصل في نوعيه: التي لها محل والتي لا محل لها.

وصرّح المُبرِّد بالجملة المضاف إليها بعد أسماء الزمان (إذ وإذا) واسم المكان المبهم (حيث)، ولم نقف له على ألفاظ أخرى مما تلزم إضافتها.

ولدى المُبرِّد إشارة إلى جملة البدل، ذكرها على أنها إبدال فعل من فعل.

وألمح المُبرِّد إلماحا إلى محل جملة جواب الشرط الجازم.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. الأندلسي، أبو حيان: ارتشاف الضرب، تح: محمد رجب عثمان، ط1: الخانجي القاهرة 1998م.
3. الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب، تح: مازن المبارك وعلي حمد الله، ط: دار الفكر، بيروت.



4. **الزمخشري**، جار الله: المفصل، تح: علي بو ملحم، ط1: مكتبة الهلال- بيروت- 1993م
5. **ابن السراج**: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي ط3: مؤسسة الرسالة، بيروت 1988م
6. **السمين الحلبي**، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم دمشق.
7. **سيبويه**: الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت.
8. **السيوطي**، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، ط: دار الكتب العلمية، بيروت
9. **الشوا**، أيمن عبد الرزاق: الجامع لإعراب جمل القرآن، ط1: دار الفيحاء، بيروت 2000م
10. **الشوا**، أيمن عبد الرزاق: مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية: ، ط1: دار اقرأ، دمشق 2006م
11. **ابن الصايغ**: اللحة في شرح الملح: (ت: 720هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ط1: السعودية 2004م.
12. **عبد الغني**، أحمد عبد العظيم: القاعدة النحوية: ، ط1: دار الثقافة، القاهرة 1990م.
13. **فلل**، محمد: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ط1: دار العصماء، دمشق 2009م
14. **الفراء**، أبو زكرياء: معاني القرآن، ط3: بيروت عالم الكتب 1983م
15. **القرطبي**، ابن مضاء: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف. ط2: القاهرة 1982م



16. **قريرة**، توفيق: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ط1: دار محمد علي، تونس، 2003م
17. **مهنا**، فاروق: البناء الصرفي والتركيب النحوي في النقائض، أطروحة دكتوراه، جامعة المنيا.
18. **نحلة**، محمود أحمد: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ط1: بيروت 1988م